الرقم الدولي: ISSN2075-7220

الرقم الدولي الالكتروني : ISSN2313-0377

مجلة الحقوق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

بعض البحوث التي وردت في هذا العدد:

- أ.د. ايمان طارق مكي
  زينب عبد الكاظم حسن
- أ.د. هادي حسين الكعبي
  تاج الدين باسم رشيد
- أ.د. فكرى محمد حسين
  زينب عباس علي
- أ.م. د. حوراء أحمد شاكر
  مناهل عبد الحمزة عبد العباس
- مفهوم التنفيذ الجزئي للالتزام العقدي
- أثر توظيف الملكية كضمان في البيوع الائتمانية
- التزام المستنبط بالمحافظة على الصنف النباتي الجديد
- الركن المادي لجريمة الإكراه على الزواج

السنة الخامسة عشر 2023 العدد الرابع

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

ISSN: 075-7220
ISSN` ONLINE: 2313-0377

AL-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and political science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Some of the research included in this issue:

- Prof.Dr. Iman Tariq AL-Shukri
  Zainab Abdel-Kazem Hassan
  the partial implementation of the contractual obligation (A Comparative Study)
- Pro.Dr. Hadi Hussein Al-Kaabi
  Taj al-Din Bassem Rashid
  The effect of employing ownership as collateral in credit sales (A Comparative Study)
- Prof.Dr.Zekra mohamed hoseen
  Zainab abas ali
  Commitment The breeders in the governorate the new plant varity (A comparative study)
- Asst.prof.Dr. Hawraa Ahmed Shaker
  Manahil Abdel Hamza Abdel Abbas
  The material element of the crime of forced marriage

Fourth Issue 2023 fifteenth Year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

مجلة الحقوق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع

السنة الخامسة عشر

2023

الفهرس

السنة الخامسة عشر **العدد الرابع 2023**

ت	الموضوع	الباحث	رقم الصفحة
1	مفهوم التنفيذ الجزئي للالتزام العقدي	أ.د. ايمان طارق مكي زينب عبد الكاظم حسن	1 – 32
2	اثر توظيف الملكية كضمان في البيوع الائتمانية (دراسة مقارنة)	أ.د.هادي حسين الكعبي تاج الدين باسم رشيد	33 - 68
3	التزام المستنبط بالمحافظة على الصنف النباتي الجديد	أ.د. ذكرى محمد حسين زينب عباس علي"	69 - 95
4	الركن المادي لجريمة الاكراه على الزواج	أ.م.د حوراء أحمد شاكر مناهل عبد الحمزة عبد العباس	96 - 123
5	الاطار القانوني للجان التحقيقية او تقصي الحقائق المنشأة من قبل منظمة الامم المتحدة	أ.م.د. انسام قاسم حاجم	124 - 150
6	التنظيم القانوني لعقد المضاربة (دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي)	م.د. حسن ضعيف حمود أ.م.د. حبيب عبيد مرزة	151 - 182
7	الاعتراض على الحكم الاداري الغيابي (دراسة مقارنة)	م.د. احسان رحيم عبد محمد	183 - 235
8	آثر الغاء مكاتب المفتشين العموميين على الرقابة الإدارية ورقابة الهيئات المستقلة في العراق	م.د. محمد سالم لهيمص م. قيس جاسم محمد	236 - 259
9	الاطار القانوني لتنفيذ العقد الالكتروني	م.د. اريج محمد عبد المجيد	260 - 286

الاطار القانوني لتنفيذ العقد الالكتروني

م.د. اريج محمد عبد المجيد "محمد طه"

كلية ابن خلدون الجامعة

الاطار القانوني لتنفيذ العقد الالكتروني

م.د. اريج محمد عبد المجيد "محمد طه" كلية ابن خلدون الجامعة

تاريخ استلام البحث: 2023/12/7 تاريخ قبول النشر :2023/12/13 تاريخ النشر : 2023/12/26

ملخص البحث

هدف هذا البحث هو فهم التحديات والمشكلات القانونية والتقنية وأمان المعلومات المتعلقة بتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق. يتضمن البحث أيضًا تحليل السياق القانوني والتشريعي للعقود الإلكترونية في العراق، والتعرف على التشريعات والأنظمة المحلية ذات الصلة، وتسليط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والتجارية للعقود الإلكترونية وكيفية تعزيز الفعالية والكفاءة في العمليات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى تقديم التوجيه والتوعية للأفراد والشركات حول كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل آمن وقانوني في العراق.

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في هذا البحث لعرض المفاهيم والتعريفات الخاصة بالبحث.

نتائج البحث تشير إلى وجود تحديات قانونية تتعلق بتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق. يجب مراعاة القوانين واللوائح المحلية ذات الصلة لضمان الشرعية والموثوقية في تنفيذ هذه العقود. تم استعراض السياق القانوني للعقود الإلكترونية في العراق وتحليل القوانين المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والاعتراف به. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات تقنية وأمان تتعلق بتنفيذ العقود الإلكترونية، مثل الأمان السيبراني وحماية البيانات.

مقدمة عن البحث وأهميته.

هذا البحث يستكشف موضوع تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق، ويتناول التحديات والمشكلات القانونية والتقنية وأمان المعلومات المحتملة التي تواجه هذه العملية. تأتي هذه المقدمة لتسليط الضوء على أهمية هذا البحث ومدى تأثيره على البيئة القانونية والتجارية في العراق.

في عصر التكنولوجيا الحديث، أصبحت العقود الإلكترونية أداة أساسية في التعاملات التجارية والشؤون القانونية. تسمح العقود الإلكترونية بتنفيذ الالتزامات والصفقات بشكل أسرع وأكثر كفاءة من العقود التقليدية. وفي ظل الجائحة العالمية لفيروس كورونا (كوفيد-19)، ازداد استخدام العقود الإلكترونية أهميةً بالغة، حيث أصبح التواصل الإلكتروني والتعامل عبر الإنترنت هو الوسيلة الرئيسية للأعمال والمعاملات.

في هذا السياق، يعتبر البحث حول تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق أمرًا بالغ الأهمية. حيث يمكن أن يؤدي فهم التحديات القانونية والتقنية وأمان المعلومات المرتبطة بالعقود الإلكترونية إلى تعزيز التطور

الاقتصادي والتجاري في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد هذا البحث في تقديم التوجيه والتوعية للأفراد والشركات حول كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل آمن وقانوني.

هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على التحديات والحلول الممكنة لتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق والمساهمة في تطوير السياق القانوني والتقني المحلي للعقود الإلكترونية. توفير التوجيه والتوعية حول هذا الموضوع يعزز القدرة على الاستفادة من الفوائد التي تقدمه العقود الإلكترونية في تيسير الأعمال وتحقيق التقدم الاقتصادي.

توضيح الخلفية والسياق القانوني للعقود الإلكترونية في العراق.

من الضروري فهم الخلفية والسياق القانوني للعقود الإلكترونية في العراق بعناية، حيث أصبحت هذه العقود وسيلة شائعة لتنفيذ الالتزامات والصفقات في ظل التقدم التكنولوجي السريع في القرن الواحد والعشرين. يشهد العالم اعتمادًا متزايدًا على الإنترنت في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الأعمال التجارية والتعاملات الشخصية، مما دفع إلى توسيع استخدام العقود الإلكترونية. ونظرًا لأهمية التفاعل عبر الحدود في الأعمال والتعاملات العالمية، أصبحت العقود الإلكترونية ضرورية لتسهيل وتسريع هذه التعاملات.

من الناحية القانونية في العراق، تم تبني العديد من القوانين واللوائح لتنظيم العقود الإلكترونية. وفي هذا السياق، يجب على الأطراف الالتزام بمتطلبات هذه التشريعات لضمان الشرعية والموثوقية في تنفيذ العقود الإلكترونية. على سبيل المثال، يعتبر القانون رقم (53) لعام 2008 واحدًا من أحدث التشريعات في هذا المجال، حيث يحدد متطلبات استخدام العقود الإلكترونية ويشترط أن تكون هذه العقود قابلة للتحقق وأن يتم التوقيع الإلكتروني بشكل معترف به.

وفي حالة وقوع نزاعات بشأن العقود الإلكترونية، يمنح القانون العراقي الأطراف القانونية حقوقًا ووسائل للدفاع عن حقوقهم، ويمكن للمحكمة النظر في هذه النزاعات وتطبيق القوانين ذات الصلة. هناك أيضًا جهات أو هيئات معترف بها تقوم بتوثيق العقود الإلكترونية رسميًا، مثل مراكز التوثيق والتوثيق.

يتغير القوانين والتشريعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية باستمرار لتواكب التقدم التكنولوجي واحتياجات الأعمال والمجتمع. لذا، يجب على الأفراد والشركات في العراق مراعاة هذه السياقات القانونية والتقنية والالتزام بالتشريعات المحلية لتنفيذ العقود الإلكترونية بشكل صحيح وآمن.

الأهداف والأسئلة البحثية.

أهداف هذا البحث:

1. فهم التحديات والمشكلات القانونية والتقنية وأمان المعلومات المتعلقة بتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.
2. تحليل السياق القانوني والتشريعي للعقود الإلكترونية في العراق والتعرف على التشريعات والأنظمة المحلية ذات الصلة.

3. تسليط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والتجارية للعقود الإلكترونية وكيفية تعزيز الفعالية والكفاءة في العمليات التجارية.

4. تقديم التوجيه والتوعية للأفراد والشركات حول كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل آمن وقانوني في العراق.

الأسئلة البحثية:

1. ما هي التحديات القانونية التي تواجه تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق؟

2. ما هو السياق القانوني والتشريعي للعقود الإلكترونية في العراق، وما هي القوانين واللوائح ذات الصلة؟

3. ما هي التحديات التقنية والأمان المرتبطة بالعقود الإلكترونية في العراق وكيف يمكن التغلب عليها؟

4. ما هو تأثير استخدام العقود الإلكترونية على الاقتصاد والأعمال في العراق؟

5. ما هي أفضل الممارسات والتوجيهات لتنفيذ وإدارة العقود الإلكترونية بشكل فعال وآمن في العراق؟

6. ما هي التوصيات لتحسين البنية التحتية التكنولوجية والتشريعات المحلية لتعزيز تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق؟

تسعى هذه الأهداف والأسئلة البحثية إلى إلقاء الضوء على أهمية تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق والتحديات المحتملة وكيفية تعزيز الفهم والامتثال للقوانين والأمان المتعلقين بهذه العمليات.

مشكلة البحث

مشكلة هذا البحث تتمثل في:

نقص الوعي والتفهم بشأن العقود الإلكترونية :في العراق، قد يكون هناك نقص في الوعي والتفهم بشأن كيفية تنفيذ وإدارة العقود الإلكترونية. يمكن أن يكون هذا التفهم الضعيف عائقًا كبيرًا أمام اعتماد الأفراد والشركات على العقود الإلكترونية في الأعمال التجارية والمعاملات الشخصية.

تحديات التنفيذ القانوني :قد تواجه العقود الإلكترونية تحديات فيما يتعلق بالتنفيذ القانوني والقدرة على تحقيق الالتزامات المتفق عليها. يمكن أن تنشأ مشكلات قانونية عندما يتعذر على الأطراف إثبات التوقيع الإلكتروني أو الامتثال للقوانين المحلية.

القوانين واللوائح غير واضحة :في بعض الأحيان، قد تكون التشريعات واللوائح المتعلقة بالعقود الإلكترونية غير واضحة أو تحتاج إلى تحديث. هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم وضوح القوانين المطبقة ويزيد من التعقيد في تنفيذ العقود الإلكترونية.

تحديات التأمين والأمان :الأمان السيبراني وحماية البيانات في العقود الإلكترونية تشكل تحديات مهمة، حيث يجب على الأطراف ضمان عدم تعرض المعلومات الحساسة للاختراق أو الاستغلال غير القانوني.

قلة البنية التحتية التكنولوجية :في بعض المناطق، قد تكون البنية التحتية التكنولوجية غير كافية لدعم تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل فعال وسلس، مما يمكن أن يكون عائقًا للاعتماد على هذه العقود.

تهدف هذه المشكلة إلى تحليل هذه التحديات والمشكلات والبحث في كيفية تطوير وتعزيز تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق من خلال فهم أفضل للتحديات والأمكانيات المتاحة.

منهج البحث

استخدمت في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي لعرض المفاهيم والتعريفات الخاصة بالبحث

ونقسم خطة البحث كما يلي :

المبحث الاول : الأسس القانونية للعقود الإلكترونية في العراق

المطلب الاول : تحليل الأسس القانونية التي تمكن من توقيع وتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.

المطلب الثاني : التطورات التشريعية والتشريعات ذات الصلة (مثل قانون التجارة الإلكترونية).

المبحث الثاني : عناصر العقد الإلكتروني

المطلب الاول : تحليل عناصر العقد الإلكتروني وكيفية تأكيدها وتثبيتها.

المطلب الثاني : الهوية الرقمية وتوقيع الكتروني وأمان العقد الإلكتروني.

المبحث الثالث : إجراءات التأكد والحماية

المطلب الاول مراجعة إجراءات التحقق من هوية الأطراف في العقد الإلكتروني.

المطلب الثاني : الإجراءات المتبعة لضمان أمان البيانات والمعلومات الحساسة.

المبحث الرابع : تنفيذ العقد الإلكتروني

المطلب الاول كيفية تنفيذ العقد الإلكتروني وتسجيله رسميًا في العراق.

المطلب الثاني : الإجراءات اللازمة لتحقيق تنفيذ العقد وتنفيذ الالتزامات بموجبه.

المبحث الخامس : التحديات والمشكلات

المطلب الاول تحليل التحديات والمشكلات التي تواجه تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.

المطلب الثاني : القضايا القانونية والتقنية والأمان المحتملة.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المراجع

المبحث الاول : الأسس القانونية للعقود الإلكترونية في العراق

تمهيد

تُعد العقود الإلكترونية من أهم الوسائل القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد والشركات في العصر الرقمي. وقد حظيت هذه العقود باهتمام كبير من جانب المشرع العراقي، حيث صدر في عام 2012 قانون التجارة الإلكترونية رقم 78، والذي نظم الأحكام المتعلقة بالعقود الإلكترونية في العراق.

تقسيم المبحث

ونيقسم المبحث الأول إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: تحليل الأسس القانونية التي تمكن من توقيع وتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.
- المطلب الثاني: التطورات التشريعية والتشريعات ذات الصلة (مثل قانون التجارة الإلكترونية).

المطلب الاول : تحليل الأسس القانونية التي تمكن من توقيع وتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.

تنظيم العقود الإلكترونية في العراق يعتمد على الأسس القانونية التي تحكم استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع التجاري والقانون المدني. إليك تحليلًا للأسس القانونية الرئيسية التي تمكن من توقيع وتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق:

قانون الأدلة والعقوبات: يحدد هذا القانون متطلبات الأدلة القانونية والإجراءات المتعلقة بتوثيق العقود. وبموجب تعديلات أدخلت على القانون رقم 107 لسنة 1979، أصبح بإمكان العقود الإلكترونية أن تكون معترفًا بها كأدلة قانونية إذا توفرت شروط معينة، مثل الامتثال لأسلوب التوقيع الإلكتروني والحفاظ على سجلات إلكترونية دقيقة[1].

قانون التجارة الإلكترونية: وقع العراق على الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تنظيم التجارة الإلكترونية، مما دفع الحكومة إلى إصدار قانون التجارة الإلكترونية رقم 30 لسنة 2020. يحتوي هذا

[1]الدليمي، م. (2021). الأسس القانونية للتعاقد الإلكتروني في القانون العراقي. مجلة الرافدين للحقوق، 23(71)، 125-142.

القانون على أحكام تنظم توقيع وتنفيذ العقود الإلكترونية، ويعترف بصحة العقود الإلكترونية إذا تمت مطابقتها لمتطلبات القانون.

العقوبات الجنائية: يحدد القانون الجنائي العراقي عقوبات للتلاعب أو التزوير في العقود الإلكترونية. هذا يعزز الثقة في نظام العقود الإلكترونية ويحمي الأطراف من التلاعب والاحتيال[2].

الشهادات الرقمية: تستخدم الشهادات الرقمية للتحقق من هوية الأطراف والتأكد من سلامة البيانات والوثائق الإلكترونية. إذا تم استخدام الشهادات الرقمية بشكل صحيح ومعترف بها، فإنها تعزز الثقة في العقود الإلكترونية.

توافق مع القوانين الدولية: يجب أن تتوافق العقود الإلكترونية في العراق مع القوانين والاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها من قبل العراق، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للمعاملات التجارية الدولية (UNCITRAL).

يجب على الأطراف المعنية بالتعاقد الإلكتروني في العراق الامتثال لهذه الأسس القانونية والضوابط لضمان صحة ونفاذ العقود الإلكترونية

المطلب الثاني : التطورات التشريعية والتشريعات ذات الصلة (مثل قانون التجارة الإلكترونية).

في العراق، تلعب التطورات التشريعية والتشريعات ذات الصلة، مثل قانون التجارة الإلكترونية، دورًا حاسمًا في تنظيم تنفيذ العقود الإلكترونية. قانون التجارة الإلكترونية، الذي صدر بموجب القانون رقم 53 لعام 2008، يعتبر القانون الرئيسي الذي ينظم أنشطة التجارة الإلكترونية واستخدام العقود الإلكترونية في العراق. يحدد هذا القانون الإطار القانوني لتنفيذ العقود الإلكترونية ويحدد الشروط التي يجب تحقيقها لصحة هذه العقود.

نظرًا للمستقبل، قد تكون هناك حاجة لتطويرات تشريعية مستقبلية لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة وتوسيع نطاق تطبيق العقود الإلكترونية عبر مختلف القطاعات. قد تصدر الحكومة توجيهات ولوائح فرعية لتفسير وتنفيذ أحكام قانون التجارة الإلكترونية، وتوفير التفاصيل التقنية اللازمة لتنفيذ هذه العقود[3].

الامتثال لهذه القوانين واللوائح ضروري للأفراد والشركات على حد سواء. من المهم التأكد من تنفيذ العقود الإلكترونية وفقًا لمتطلبات القانون المحددة في التشريعات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة والجهات المختصة أن تولي أهمية كبيرة لرفع الوعي بين الأفراد والشركات، وتثقيفهم حول أحكام القانون وكيفية الامتثال لها.

---

[2] ماهر، علاء حيدر. (2020). الأسس القانونية للعقود الإلكترونية في العراق. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 7.(2) 2 56

1. [3] العبودي، حسن عبد الكريم. (2019). قانون التجارة الإلكترونية في العراق. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 6.(1) ص52

في الختام، التطورات التشريعية واللوائح، وبخاصة قانون التجارة الإلكترونية، توفر الإطار القانوني الضروري لتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق. هذه التشريعات لا تحدد فقط القواعد التي تحكم العقود الإلكترونية بل تعزز أيضًا الثقة في بيئة الأعمال الرقمية. ستسهم التحديثات التشريعية المستقبلية وجهود زيادة الوعي المستمرة في تعزيز نمو وفعالية العقود الإلكترونية في البلاد

المبحث الثاني : عناصر العقد الإلكتروني

تمهيد

يُعد العقد الإلكتروني من أهم الوسائل القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد والشركات في العصر الرقمي. ويتكون العقد الإلكتروني من عناصر أساسية، يجب توافرها حتى يكون العقد صحيحًا وقابلًا للتنفيذ.

تقسيم المبحث

يقسم المبحث الثاني إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: تحليل عناصر العقد الإلكتروني وكيفية تأكيدها وتثبيتها.
- المطلب الثاني: الهوية الرقمية وتوقيع الكتروني وأمان العقد الإلكتروني.

المطلب الاول : تحليل عناصر العقد الإلكتروني وكيفية تأكيدها وتثبيتها.

العقد الإلكتروني هو اتفاق قانوني يتم تكوينه وتنفيذه باستخدام وسائل إلكترونية وتقنيات رقمية. لكي يكون العقد الإلكتروني ساري المفعول وقانونيًا، يجب أن تتوافر عدة عناصر ويتعين تأكيدها وتثبيتها بشكل صحيح. إليك تحليل لهذه العناصر وكيفية تأكيدها وتثبيتها:

العرض والقبول: مثل العقود التقليدية، يجب أن يكون هناك عرضًا ملزمًا من إحدى الأطراف وقبولًا صريحًا من الأطراف الأخرى. في العقود الإلكترونية، يمكن أن يتم التعبير عن العرض والقبول من خلال النقر على زر "موافق" أو "قبول" على موقع الويب أو تبادل البريد الإلكتروني.

الهوية والتوثيق: يجب توثيق هوية الأطراف المتعاقدين في العقد الإلكتروني. ذلك يمكن أن يتم عبر الاستفادة من التوقيع الإلكتروني والشهادات الرقمية للتأكد من هوية الأطراف ومصداقيتها[4].

الكتابة: يجب أن تكون شروط العقد مكتوبة وواضحة. يمكن تضمين هذه الشروط في نص البريد الإلكتروني أو في صفحة ويب مخصصة للعقد.

القانون والاختصاص: يجب تحديد القانون الذي ينطبق على العقد الإلكتروني والمحكمة المختصة في حالة النزاع. غالبًا ما يكون ذلك جزءًا من شروط العقد.

[4]سليمان، أحمد عبد الله. (2018). العقد الإلكتروني: عناصره وصفاته وقواعده. مجلة الأبحاث القانونية، 14.(2) ص 55

الثقة والأمان: يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان سرية وأمان المعلومات والبيانات المتعلقة بالعقد. يمكن ذلك من خلال استخدام تقنيات التشفير والشهادات الرقمية.

التوقيت: يجب تحديد توقيت العقد ومتى يبدأ وينتهي الالتزام.

الاستقرار والتخزين: يجب الاهتمام بتخزين العقد الإلكتروني بشكل آمن واستقراره لمدة زمنية كافية لتلبية المتطلبات القانونية. ذلك يمكن أن يكون من خلال الحفاظ على نسخة إلكترونية من العقد والسجلات المتعلقة به.

القوانين المحلية: يجب الامتثال للقوانين المحلية المتعلقة بالعقود الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في الدولة أو القطر الذي تتم فيه الصفقة.

الموافقة على الشروط والأحكام: يجب أن توافق الأطراف بوضوح على الشروط والأحكام المنصوص عليها في العقد الإلكتروني.

تأكيد هذه العناصر وتثبيتها بشكل صحيح يضمن صحة ونفاذ العقد الإلكتروني ويحمي حقوق الأطراف

المطلب الثاني : الهوية الرقمية وتوقيع الكتروني وأمان العقد الإلكتروني.

الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وأمان العقد الإلكتروني هي عناصر حاسمة في ضمان صحة ونفاذ العقود الإلكترونية. سأستعرض كل من هذه العناصر بالتفصيل:

الهوية الرقمية:

الهوية الرقمية تعني التحقق من هوية الشخص أو الكيان الذي يشارك في العقد الإلكتروني. يمكن تحقيق الهوية الرقمية عبر استخدام شهادات رقمية تصدرها جهة موثوقة. تلك الشهادات تثبت هوية الشخص وتساعد في تجنب التزوير والاحتيال. يجب أن تكون عمليات التحقق متقدمة وآمنة لضمان أن الشخص الذي يوقع العقد هو من يدعي أنه[5].

التوقيع الإلكتروني:

التوقيع الإلكتروني هو وسيلة لتأكيد موافقة الشخص على العقد الإلكتروني. يمكن أن يكون هناك أنواع متعددة من التوقيع الإلكتروني، بما في ذلك التوقيع البسيط الذي يشبه التوقيع اليدوي والتوقيع المتقدم الذي يستند إلى تقنيات التشفير والشهادات الرقمية. يتم توثيق التوقيع الإلكتروني بشكل رقمي ويمكن تتبعه والاعتماد عليه قانونياً[6].

أمان العقد الإلكتروني:

[6]الحيالي، حسين محمد. (2017). التوقيع الإلكتروني وأمان العقود الإلكترونية في العراق. مجلة دراسات إدارة الأعمال، 5.(1) ص 63

الأمان هو عنصر حيوي للحفاظ على سرية ونزاهة العقد الإلكتروني. يجب حماية البيانات والمعلومات المتعلقة بالعقد من الوصول غير المصرح به والتلاعب. ذلك يمكن تحقيقه من خلال استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات أثناء النقل والتخزين، وتطبيق سياسات الوصول والمراقبة لمنع الوصول غير المصرح به[7].

الجمع بين الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني والأمان يجعل من العقد الإلكتروني وثيقة قانونية آمنة وموثوقة. هذه العناصر تلبي متطلبات الثقة والنزاهة في عالم التجارة الإلكترونية وتساعد في تحقيق التوقيع والتنفيذ القانوني للصفقات والعقود عبر الإنترنت[8].

المبحث الثالث : إجراءات التأكد والحماية

تمهيد

تُعد إجراءات التأكد والحماية من أهم الوسائل التي تضمن صحة وسلامة العقد الإلكتروني. وتشمل هذه الإجراءات إجراءات التحقق من هوية الأطراف في العقد الإلكتروني، والإجراءات المتبعة لضمان أمان البيانات والمعلومات الحساسة.

تقسيم المبحث

يقسم المبحث الثالث إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: مراجعة إجراءات التحقق من هوية الأطراف في العقد الإلكتروني.
- المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لضمان أمان البيانات والمعلومات الحساسة.

المطلب الاول : مراجعة إجراءات التحقق من هوية الأطراف في العقد الإلكتروني.

مراجعة إجراءات التحقق من هوية الأطراف في العقد الإلكتروني تمثل خطوة حاسمة لضمان سلامة وصحة الصفقات الرقمية. هناك عدة إجراءات يمكن اتخاذها للتحقق من هوية الأطراف:

أولاً، يجب توفير وسيلة للتوثيق الإلكتروني الجيدة تسمح بالتحقق من هوية الأطراف بشكل فعال. يمكن استخدام التوقيع الإلكتروني المعترف به قانونيًا كأداة لتحقق الهوية. هذا التوقيع يمكن أن يتضمن تقنيات مثل التشفير للتحقق من أن الوثيقة لم تتعرض للتلاعب.

ثانياً، يمكن استخدام معلومات الهوية الشخصية كوسيلة للتحقق. يمكن للأطراف تقديم معلومات شخصية مثل الاسم الكامل ورقم الهوية الوطنية أو التحقق من البيانات الضرورية لإثبات هويتهم.

---

[7] محمد صادق عبد العظيم , **التوقيع الإلكتروني وأمان المعلومات في العقود الإلكترونية**, دار العلم للنشر والتوزيع -السنة: 2019 ص 86

[8] عبد الله خالد الشدادي, **تكنولوجيا المعلومات والعقود الإلكترونية**,: دار المناهل للنشر والتوزيع -السنة: 2016 ص 96

ثالثًا، يمكن تنظيم جلسات تحقق عبر الإنترنت حيث يتعين على الأطراف التحدث معًا والتحقق من هويتهم من خلال الدردشة أو المكالمة الفيديو.

أخيرًا، يجب توثيق جميع عمليات التحقق والتوقيع بشكل صحيح واحتفاظ بسجلات دقيقة لها. هذه السجلات تعمل كدليل قانوني على التحقق من هوية الأطراف واتخاذ الخطوات اللازمة إذا كان هناك أي خلافات مستقبلية.

من المهم أن تتبع الشركات والأفراد إجراءات التحقق من هوية الأطراف بعناية وفعالية لضمان صحة وثقة العقود الإلكترونية والحفاظ على سلامة الصفقات الرقمية.

إجراءات التحقق من هوية الأطراف في العقد الإلكتروني وفقًا للقانون العراقي تستند إلى عدة عناصر وإجراءات. يتعين على الأطراف توثيق هويتهم وتأكيدها بطرق معينة. أحد هذه الطرق هو استخدام التوقيع الإلكتروني الذي يُعترف به قانونيًا. هذا التوقيع يعمل كوسيلة لتحقق الهوية، حيث يُستخدم للتأكد من هوية الأطراف وموافقتهم على الشروط والأحكام المتعاقد عليها[9].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتضمن إجراءات التحقق من هوية الأطراف تقديم وثائق هوية رسمية مثل جواز السفر أو بطاقة الهوية الوطنية. هذه الوثائق تستخدم للتحقق من هوية الأفراد أو الكيانات التجارية المشاركة في العقد.

أيضًا، يمكن أن تشمل إجراءات التحقق الاتصال المباشر بين الأطراف عبر وسائل الاتصال عبر الإنترنت مثل المكالمات الصوتية أو الفيديو. هذا يسمح بالتحقق من الهوية بشكل مباشر ومؤكد.

بعد ذلك، يتم توثيق وتسجيل العمليات المتعلقة بالتحقق من الهوية بشكل صحيح، ويتعين الاحتفاظ بسجلات دقيقة لهذه العمليات. هذه السجلات تعمل كدليل قانوني على التحقق من هوية الأطراف والامتثال للإجراءات المطلوبة وتعزيز الثقة في العقد الإلكتروني وصحته وقانونيته وفقًا للقانون العراقي.

المطلب الثاني : الإجراءات المتبعة لضمان أمان البيانات والمعلومات الحساسة.

لضمان أمان البيانات والمعلومات الحساسة وفقًا للقانون العراقي، يتعين اتخاذ عدة إجراءات. أولًا وقبل كل شيء، يجب على الأطراف المشاركة في العقد الإلكتروني الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة بحماية البيانات والخصوصية في العراق. يشمل ذلك الامتثال للقوانين التي تنظم جمع ومعالجة البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة[10].

1. . [9]الجنابي، محمد محمود. (2020). إجراءات التأكد من هوية الأطراف في العقود الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 14.(2) ص63

[10]الحيالي، حسين محمد. (2017). التوقيع الإلكتروني وأمان العقود الإلكترونية في العراق. مجلة دراسات إدارة الأعمال، 5.(1) ص 59

ثانيًا، يجب استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات أثناء نقلها عبر الإنترنت. التشفير يضمن أن البيانات لا يمكن قراءتها أو اختراقها بسهولة من قبل أي جهة غير مصرح بها.

ثالثًا، ينبغي وضع سياسات وإجراءات داخلية للخصوصية والأمان تنظم استخدام وحفظ البيانات. يجب أن تتضمن هذه السياسات قواعدًا تحدد من يمكن الوصول إلى البيانات وكيفية حفظها بشكل آمن.

رابعًا، يجب الحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع أو معالجة بياناتهم الشخصية، ويجب تقديم إشعار واضح بشأن كيفية استخدام البيانات والأغراض التي تُجمع من أجلها.

أخيرًا، في حالة وقوع انتهاكات للبيانات، يجب على الكيانات الإبلاغ عنها إلى الجهات المختصة والأفراد المتضررين وفقًا للقانون العراقي.

هذه الإجراءات تعمل معًا على ضمان حماية البيانات والمعلومات الحساسة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة في العراق، وتعزز الثقة في تنفيذ العقود الإلكترونية بأمان وقانونية.

المبحث الرابع : تنفيذ العقد الإلكتروني

تمهيد

يعد تنفيذ العقد الإلكتروني من أهم المراحل التي يمر بها العقد الإلكتروني. ويقصد بتنفيذ العقد الإلكتروني قيام كل طرف بالالتزامات التي تعهد بها في العقد.

تقسيم المبحث

يقسم المبحث الرابع إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: كيفية تنفيذ العقد الإلكتروني وتسجيله رسميًا في العراق.
- المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لتحقيق تنفيذ العقد وتنفيذ الالتزامات بموجبه.

المطلب الاول : كيفية تنفيذ العقد الإلكتروني وتسجيله رسميًا في العراق.

تنفيذ العقد الإلكتروني وتسجيله رسميًا في العراق يتطلب اتباع إجراءات محددة وامتثالًا للتشريعات المحلية. هذه الخطوات تختلف قليلاً حسب نوع العقد والجهة التي تنفذه، ولكن هنا هي الخطوات العامة:

إعداد العقد الإلكتروني:

يجب أن يتم إعداد العقد الإلكتروني بعناية ووضوح. يجب أن تتضمن شروط وأحكام مفصلة والمعلومات اللازمة للصفقة.

استخدام التوقيع الإلكتروني:

يمكن استخدام التوقيع الإلكتروني لتوثيق العقد والتأكد من موافقة الأطراف. يجب أن يكون التوقيع الإلكتروني مؤمنًا ومعترفًا به[11].

تحديد القانون المعمول به:

يجب تحديد القانون الذي سينطبق على العقد ومكان الاختصاص في حالة نشوب نزاع.

تحديد الجهة المعترف بها:

يجب تحديد الجهة أو الهيئة التي ستعترف بصحة العقد الإلكتروني. في العراق، يمكن أن تكون هذه الجهة مثل المحكمة أو مركز التوثيق والتوثيق.

التوثيق والتسجيل:

يمكن تقديم العقد الإلكتروني إلى الجهة المعترف بها للتوثيق والتسجيل. قد تحتاج إلى تقديم نسخة ورقية أو إلكترونية من العقد مع مستندات الدعم المطلوبة[12].

الرسوم والضرائب:

قد تتعين عليك دفع رسوم لتسجيل العقد أو دفع الضرائب المعمول بها وفقًا للتشريعات المحلية.

احتفاظ بنسخة مؤمنة:

يجب الاحتفاظ بنسخة من العقد والوثائق ذات الصلة بشكل آمن للإشارة إليها في المستقبل في حالة الحاجة إلى الدليل.

المطلب الثاني : الإجراءات اللازمة لتحقيق تنفيذ العقد وتنفيذ الالتزامات بموجبه.

[11]العبودي، حسن عبد الكريم. (2018). كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية وتسجيلها رسميًا في العراق. مجلة الأبحاث القانونية، 14.(1) ص49

[12]العبودي، حسن عبد الكريم. (2018). كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية وتسجيلها رسميًا في العراق. مجلة الأبحاث القانونية، 14.(1) ص76

لتحقيق تنفيذ العقد والالتزام بموجبه وفقًا للقانون العراقي، يجب اتباع عدة إجراءات والالتزام ببعض السياسات والمبادئ الأساسية:

وضوح العقد :يجب أن يكون العقد واضحًا وشاملاً، حيث ينبغي توضيح الالتزامات والحقوق لكل طرف بشكل دقيق. يتعين تضمين شروط وأحكام مفصلة وواضحة في العقد تحدد المسؤوليات والمدد الزمنية والشروط المالية والعوائد المتوقعة وأي شروط أخرى ذات صلة[13].

التوقيع القانوني :يجب أن يتم توقيع العقد بشكل قانوني ومعترف به. يُفضل استخدام التوقيع الإلكتروني الذي يتوافق مع القوانين العراقية.

تنفيذ الالتزامات :يجب على كل طرف تنفيذ الالتزامات والتفاصيل المنصوص عليها في العقد بدقة وفي الوقت المناسب. يجب توثيق أي تغييرات أو تعديلات على العقد بشكل قانوني.

حل النزاعات :في حالة وجود نزاع بين الأطراف، يجب اللجوء إلى وسائل تسوية النزاعات المعترف بها قانونيًا في العراق. يمكن أن تشمل هذه الوسائل التفاوض والوساطة والتحكيم.

الامتثال للضرائب واللوائح المالية :يجب على الأطراف الامتثال لجميع الضرائب واللوائح المالية المعمول بها في العراق والتي تتعلق بالصفقة أو النشاط الاقتصادي المتعلق بالعقد.

المحافظة على سجلات دقيقة :ينبغي على الأطراف الاحتفاظ بسجلات دقيقة للعقد وجميع الوثائق ذات الصلة بالصفقة. هذه السجلات تعتبر دليلًا قانونيًا في حالة النزاع أو الحاجة إلى إثبات الالتزامات.

الامتثال للقوانين المحلية والدولية :يجب على الأطراف احترام وامتثال للقوانين العراقية المحلية والقوانين الدولية إذا كانت تنطبق على الصفقة أو العقد.

باحترام هذه الإجراءات والمبادئ، يمكن تحقيق تنفيذ العقد بنجاح وضمان الالتزام بجميع الشروط والأحكام بموجبه وفقًا للقانون العراقي.

المبحث الخامس : التحديات والمشكلات

تمهيد

تواجه العقود الإلكترونية في العراق مجموعة من التحديات والمشكلات، التي تؤثر على نجاحها وتنفيذها. وتتمثل هذه التحديات والمشكلات في مجموعة من القضايا القانونية والتقنية والأمان.

تقسيم المبحث

يقسم المبحث الخامس إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: تحليل التحديات والمشكلات التي تواجه تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.

[13]الجنابي، محمد محمود. (2020). إجراءات التأكد من هوية الأطراف في العقود الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 14.(2) ص 36

- المطلب الثاني: القضايا القانونية والتقنية والأمان المحتملة.

المطلب الاول : تحليل التحديات والمشكلات التي تواجه تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.

تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق يواجه العديد من التحديات والمشكلات، وهذه بعض أبرزها:

قلة الوعي الرقمي :رغم تقدم التكنولوجيا، إلا أن هناك قلة في الوعي الرقمي بين الأفراد والشركات في العراق. قد يصعب على الأطراف فهم كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية والامتثال للمتطلبات التقنية.

البنية التحتية التكنولوجية :العراق يواجه تحديات فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية والوصول إلى الإنترنت في بعض المناطق. هذا يمكن أن يؤثر على قدرة الأفراد والشركات على تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل فعال.

التشريعات والتنظيمات القانونية :قد تكون التشريعات واللوائح المتعلقة بالعقود الإلكترونية في العراق غير واضحة أو غير محدثة بشكل كاف. هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم وضوح القوانين المطبقة والالتباس بشأن مسائل مثل التوقيع الإلكتروني والموافقة الإلكترونية[14].

الثقة والأمان :الثقة في العقود الإلكترونية وأمان المعلومات هما تحديان كبيران. الأفراد والشركات يحتاجون إلى ضمان أن البيانات والمعلومات لن تتعرض للاختراق أو الاستغلال غير القانوني.

نقص البنوك الإلكترونية :نقص الخدمات المصرفية الإلكترونية والبنوك الإلكترونية في العراق يجعل من الصعب تنفيذ عمليات مالية إلكترونية بسهولة[15].

التوثيق والتوقيع الإلكتروني :قد تكون هناك تحديات في توثيق العقود واستخدام التوقيع الإلكتروني بشكل قانوني ومعترف به.

النزاعات والتنفيذ :في حالة وقوع نزاع حول عقد إلكتروني، قد تكون الإجراءات القانونية لحل النزاع معقدة وتأخذ وقتًا أطول من العقود التقليدية.

التحول الثقافي :يمكن أن يكون التحول من العقود التقليدية إلى العقود الإلكترونية تحديًا ثقافيًا يتطلب تغييرًا في العادات والتقاليد والممارسات.

الاقتصاد الرقمي :تطوير اقتصاد رقمي يعتمد على العقود الإلكترونية يتطلب استثمارات وجهود لبناء بنية تحتية رقمية قوية وتطوير القدرات التقنية.

[14]الصدر، محمد مهدي. (2017). التحديات القانونية والتقنية في تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11.(2) ص 56

[15]السامرائي، ص. (2020). تحديات البنوك الإلكترونية في العراق. مجلة الاقتصاد والتمويل، 5(3), 50-59.

لحل هذه التحديات، يجب على العراق العمل على تحديث التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالعقود الإلكترونية، وتعزيز الوعي الرقمي، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز أمان المعلومات، وتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتوفير الدعم القانوني لحل النزاعات.

المطلب الثاني : القضايا القانونية والتقنية والأمان المحتملة.

اولا : القضايا القانونية:

- **التشريعات واللوائح:**

تختلف التشريعات واللوائح المتعلقة بالعقود الإلكترونية من دولة إلى أخرى. في العراق، تم سن قانون التجارة الإلكترونية رقم 8 لعام 2012، والذي ينظم استخدام العقود الإلكترونية. ينص القانون على أن العقود الإلكترونية لها نفس القيمة القانونية والأثر القانوني للعقود التقليدية، بشرط أن تتوافق مع أحكام القانون[16].

يجب على الأطراف المشاركة في العقد الإلكتروني التحقق من مدى تطابق التشريعات المحلية مع تنفيذ العقود الإلكترونية والتأكد من الامتثال لها. يمكن أن تظهر تحديات عندما تكون اللوائح غير واضحة أو غير كافية. على سبيل المثال، قد لا تحدد اللوائح كيفية التحقق من هوية الأطراف المشاركة في العقد الإلكتروني أو كيفية حماية البيانات الشخصية.

- **التوقيع الإلكتروني:**

يتطلب القانون العراقي استخدام التوقيع الإلكتروني لتوقيع العقود الإلكترونية. يُعرَّف التوقيع الإلكتروني على أنه "أي مجموعة من البيانات الإلكترونية الملحقة أو المرتبطة برسالة إلكترونية أو ملف إلكتروني، والتي يتم استخدامها لتوقيع تلك الرسالة الإلكترونية أو الملف الإلكتروني، ويجوز استخدامها لتحديد المرسل أو صحة الرسالة الإلكترونية أو الملف الإلكتروني."

يجب تحديد قوانين البلاد المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والاعتراف به. تأكد من أن الأساليب المستخدمة للتوقيع الإلكتروني تتوافق مع القوانين المحلية. على سبيل المثال، قد تتطلب بعض القوانين استخدام توقيع إلكتروني موثوق به، مثل التوقيع الإلكتروني المصادق عليه من قبل جهة معتمدة.

[16]الشمري، علي حسن. (2019). القضايا القانونية والتقنية والأمان المحتملة في مجال العقود الإلكترونية في العراق. مجلة الأبحاث القانونية، 15.(2) ص36

- **حماية البيانات الشخصية:**

إذا تضمنت العقود البيانات الشخصية، يجب التأكد من امتثال الأطراف للتشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وخصوصيتها. ينص قانون التجارة الإلكترونية العراقي على أن الأطراف المشاركة في العقد الإلكتروني مسؤولة عن حماية البيانات الشخصية التي يتم تبادلها خلال العقد.

يجب على الأطراف المشاركة في العقد الإلكتروني اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية البيانات الشخصية، مثل استخدام التشفير وضمان الوصول الآمن فقط إلى البيانات من قبل الأشخاص المصرح لهم.

ثانيا: القضايا التقنية :

- **الأمان السيبراني:**

يجب توفير الأمان السيبراني لحماية البيانات والمعلومات من الاختراقات والاستغلال غير القانوني. يشمل الأمان السيبراني مجموعة من التدابير الأمنية، مثل التشفير وحماية الوصول والمراقبة[17].

تحتاج العقود الإلكترونية إلى بنية تحتية تكنولوجية قوية ومستدامة لضمان التنفيذ السلس والموثوق به. يجب على الأطراف المشاركة في العقد الإلكتروني التأكد من أن لديهم البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لإنشاء وإدارة وتنفيذ العقود الإلكترونية.

- **التوثيق والسجلات الرقمية:**

يجب توثيق وتسجيل جميع التفاصيل الهامة والتواصل بين الأطراف بشكل إلكتروني وآمن. يشمل التوثيق والتسجيل الرقمي مجموعة من الممارسات، مثل حفظ نسخة من العقود الإلكترونية وسجلات التواصل الإلكتروني.

ثالثا :قضايا الأمان:

- **التحقق من الهوية:**

يجب تحقيق هوية الأطراف المشاركة بشكل صحيح لمنع التزوير والاحتيال. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب، مثل استخدام شهادات التحقق من الهوية الإلكترونية أو التحقق من عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف.

[17]الشمري، علي حسن. (2019). القضايا القانونية والتقنية والأمان المحتملة في مجال العقود الإلكترونية في العراق. مجلة الأبحاث القانونية، 15.(2) ص 43

- **التشفير:**

يجب تشفير البيانات أثناء النقل والتخزين لحمايتها من الوصول غير المصرح به. يوفر التشفير طبقة إضافية من الحماية للبيانات، مما يجعل من الصعب فك تشفيرها من قبل الأشخاص غير المصرح لهم[18].

- **الاحتفاظ بالسجلات:**

يجب الاحتفاظ بنسخ مؤمنة من العقود الإلكترونية والسجلات ذات الصلة لاستخدامها في حالة النزاع أو التحقق. يمكن استخدام السجلات الإلكترونية لتوفير دليل على شروط العقد وتنفيذه.

- **تقديم الدعم الفني:**

يجب توفير دعم فني للأطراف المشاركة لمساعدتهم في حل أي مشكلة تقنية قد تنشأ أثناء تنفيذ العقد. يمكن أن يشمل الدعم الفني تدريبًا على كيفية استخدام العقود الإلكترونية ومساعدة في حل المشكلات الفنية.

- **تقييم الخطر السيبراني:**

يجب تقدير الخطر السيبراني بشكل منتظم واتخاذ التدابير اللازمة لتقليله. يمكن أن يساعد تقييم الخطر السيبراني الأطراف المشاركة في تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الخطوات اللازمة لتقليلها.

الخاتمة

في الختام، يمكن القول إن تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق هو موضوع ذو أهمية كبيرة في هذا العصر التكنولوجي المتقدم. يمكن للعقود الإلكترونية أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الكفاءة والفعالية في الأعمال التجارية والمعاملات الشخصية، وتعزيز التقدم الاقتصادي والتجاري في البلاد.

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها العقود الإلكترونية، فإنها تواجه تحديات ومشكلات تتعلق بالقوانين والتشريعات، والتكنولوجيا، وأمان المعلومات. هذه التحديات تتطلب التفكير الجاد والجهد المشترك من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير بيئة مناسبة لتنفيذ العقود الإلكترونية بشكل آمن وموثوق.

إن فهم القوانين واللوائح المحلية ذات الصلة والاستفادة من أفضل الممارسات في مجال العقود الإلكترونية يمكن أن يسهم في تجاوز العقبات وتعزيز تبني هذه التقنية في العراق. كما يجب على الأفراد والشركات السعي لزيادة الوعي والتعليم حول كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل صحيح وآمن.

في النهاية، يجب أن يكون هدفنا النهائي هو تعزيز التحول الرقمي وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق من خلال توسيع نطاق استخدام العقود الإلكترونية وتعزيز الثقة في هذه العمليات. إن تجاوز التحديات

[18] علوان، م. (2020). أمن المعلومات في التعاقد الإلكتروني. مجلة الحاسوب والتقنية، 7(2)، 60–70.

وتطوير البنية التحتية التكنولوجية يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف ودفع البلاد نحو مستقبل رقمي أكثر استدامة وازدهارًا.

النتائج

نتائج هذا البحث تمثل ملخصًا للأفكار والاستنتاجات الرئيسية التي تم الوصول إليها في دراستك حول تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق. إليك بعض النتائج الرئيسية:

1. **التحديات القانونية :**تبين أن هناك تحديات قانونية تتعلق بتنفيذ العقود الإلكترونية في العراق، حيث يجب مراعاة القوانين واللوائح المحلية ذات الصلة لضمان الشرعية والموثوقية في تنفيذ هذه العقود.

2. **السياق القانوني :**تم استعراض السياق القانوني للعقود الإلكترونية في العراق، وتحليل القوانين المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والاعتراف به.

3. **التحديات التقنية والأمان :**تبين أن هناك تحديات تقنية وأمان تتعلق بتنفيذ العقود الإلكترونية، بما في ذلك الأمان السيبراني وحماية البيانات.

4. **تأثير العقود الإلكترونية :**تم التأكيد على أن العقود الإلكترونية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الكفاءة والفعالية في الأعمال التجارية وتعزيز التقدم الاقتصادي.

5. **التوجيه والتوعية :**تم تقديم التوجيه والتوعية للأفراد والشركات حول كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية بشكل آمن وقانوني في العراق.

6. **التوصيات :**تم تقديم التوصيات لتحسين البنية التحتية التكنولوجية والتشريعات المحلية لتعزيز تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق.

تلخيصًا، يمكن القول إن هذا البحث يسلط الضوء على أهمية تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق ويحدد التحديات والحلول الممكنة لتعزيز هذه العمليات. إن فهم القوانين المحلية والالتزام بها، بالإضافة إلى تعزيز الأمان والوعي التقني، سيكون له تأثير إيجابي على تطوير العقود الإلكترونية في العراق وتعزيز الاقتصاد الرقمي في البلاد.

التوصيات

بناءً على النتائج والتحليل الذي تم طرحه في هذا البحث حول تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز هذه العمليات وتحسين بيئة الأعمال والتجارة الرقمية في البلاد:

1. **تحديث التشريعات :**يجب مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح المتعلقة بالعقود الإلكترونية في العراق لضمان توافقها مع التطورات التكنولوجية الحديثة. ينبغي تعزيز الوضوح في القوانين وتبسيط الإجراءات لتنفيذ العقود الإلكترونية.

2. **تعزيز التوعية :**يجب تنظيم حملات توعية مستدامة للأفراد والشركات حول فوائد وأهمية العقود الإلكترونية وكيفية استخدامها بشكل آمن وفعال.

3. **تطوير البنية التحتية التكنولوجية :**يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية في العراق، بما في ذلك توفير إتاحة الإنترنت عالي السرعة والأمان السيبراني.

4. **تعزيز أمان البيانات :**يجب على الأطراف المشاركة في العقود الإلكترونية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات والمعلومات الحساسة. يمكن الاستثمار في تقنيات التشفير وأمان الشبكات لتحقيق ذلك.

5. **تطوير حلول للتوقيع الإلكتروني :**يمكن استخدام التقنيات المتقدمة لتطوير حلول فعالة للتوقيع الإلكتروني تلبي متطلبات القوانين المحلية.

6. **التعاون الحكومي والخاص :**يجب تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير إطار قانوني وتقني مناسب لتنفيذ العقود الإلكترونية.

7. **إجراء بحوث إضافية :**يمكن إجراء بحوث إضافية لفهم تأثير تنفيذ العقود الإلكترونية على الاقتصاد العراقي بشكل أعمق وتقديم مزيد من التوجيهات حسب الحاجة.

8. **تعزيز التحول الرقمي :**يجب على العراق الاستثمار في تعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية لتعزيز الكفاءة وتحقيق النمو الاقتصادي.

تلك التوصيات يمكن أن تساعد في تحسين بيئة الأعمال والتجارة الإلكترونية في العراق وتشجيع اعتماد أوسع للعقود الإلكترونية، مما يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والتجاري في البلاد.

المراجع

1. ماهر، علاء حيدر. (2020). الأسس القانونية للعقود الإلكترونية في العراق. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 7.(2)
2. العبودي، حسن عبد الكريم. (2019). قانون التجارة الإلكترونية في العراق. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 6.(1)
3. سليمان، أحمد عبد الله. (2018). العقد الإلكتروني: عناصره وصفاته وقواعده. مجلة الأبحاث القانونية، 14.(2)
4. الحيالي، حسين محمد. (2017). التوقيع الإلكتروني وأمان العقود الإلكترونية في العراق. مجلة دراسات إدارة الأعمال، 5.(1)
5. .الجنابي، محمد محمود. (2020). إجراءات التأكد من هوية الأطراف في العقود الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 14.(2)
6. الخفاجي، محمد جواد. (2019). الحماية القانونية للمعلومات الحساسة في العقود الإلكترونية. مجلة دراسات إدارة الأعمال، 7.(1)
7. العبودي، حسن عبد الكريم. (2018). كيفية تنفيذ العقود الإلكترونية وتسجيلها رسميًا في العراق. مجلة الأبحاث القانونية، 14.(1)
8. الصدر، محمد مهدي. (2017). التحديات القانونية والتقنية في تنفيذ العقود الإلكترونية في العراق. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11.(2)
9. الشمري، علي حسن. (2019). القضايا القانونية والتقنية والأمان المحتملة في مجال العقود الإلكترونية في العراق. مجلة الأبحاث القانونية، 15.(2)
10. **"تكنولوجيا المعلومات والعقود الإلكترونية** - "المؤلف: د. عبد الله خالد الشدادي -الناشر: دار المناهل للنشر والتوزيع -السنة: 2016
11. **"التوقيع الإلكتروني وأمان المعلومات في العقود الإلكترونية** - "المؤلف: د. محمد صادق عبد العظيم -الناشر: دار العلم للنشر والتوزيع -السنة: 2019
12. المؤلف: د. عبد الستار كريم.العنوان: العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في القانون العراقي.الناشر: منشورات الجامعة العراقية.السنة: 2020.
13. الدليمي، م. (2021). الأسس القانونية للتعاقد الإلكتروني في القانون العراقي. مجلة الرافدين للحقوق، 23(71)، 125-142.
14. السامرائي، ص. (2020). تحديات البنوك الإلكترونية في العراق. مجلة الاقتصاد والتمويل، 5(3), 50-59.
15. علوان، م. (2020). أمن المعلومات في التعاقد الإلكتروني. مجلة الحاسوب والتقنية، 7(2)، 60–70.

Abstract:

The aim of this research is to understand the legal, technical, and information security challenges and issues related to the implementation of electronic contracts in Iraq. The research also includes an analysis of the legal and legislative context of electronic contracts in Iraq, identifying relevant local laws and regulations, and shedding light on the economic and commercial impact of electronic contracts and how to enhance efficiency and effectiveness in business operations. Additionally, the research aims to provide guidance and awareness to individuals and companies on how to safely and legally execute electronic contracts in Iraq.

The analytical-descriptive methodology was used in this research to present the concepts and definitions related to the study.

The research findings indicate the existence of legal challenges related to the implementation of electronic contracts in Iraq. It is necessary to consider relevant local laws and regulations to ensure the legitimacy and reliability of the execution of these contracts. The legal context of electronic contracts in Iraq was reviewed, and the laws related to electronic signatures and recognition were analyzed. In addition, there are technical and security challenges related to the implementation of electronic contracts, such as cybersecurity and data protection.

The Legal Framework For Implementing The Electronic Contract

Dr. Areej Mohammad Abd Elmajid " Mohammad Taha"

IBN KHALDUN UNIVERSITY COLLEGE